

البيوع فان فصلنا لفظ العقد مضافا الى ما ذكره  
 حنت ولا الملق ولا ومن جلفان لا ينعقد شيئا كان لفظ  
 انه لا يزوج موليته او لا يملك امراته ولا يعق عبد الا  
 يضر بعلامه فاتر غيره بفعله ففعله وكيله ولو ع  
 حضوره لم يحنث لانه حلف على فعله ولم يفعل الا ان يرد  
 الخالف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وهو ان لا ينعقد  
 هو ولا غيره فيحنث بفعله وكيله فيما ذكره لا ياراد  
 ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك ببيع  
 ماله فباع الوكيل بعد تيمينه بالوكال فالعاقبة  
 ففي فتاوى الناضح حنين انه لا يحنث لانه بعد  
 الميمن لم يباشر ولم يوكل وفيما سمانه لم يحنث على  
 زوجته ان لا يخرج الا باذنه وكان اذن لها قبل ذلك  
 في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد الميمن  
 لم يحنث قال البيهقي وهو ظاهر ولو حلف  
 لا يعق عبد فكاتبه وعق بالادام يحنث كما نقله  
 الشيخان عن ابن القطان واقرام وان صوب في  
 المهمات الحنث ولو حلف لا ينعقد حنت بعقد وكيله  
 له لا يقبل الخالف النكاح لغيره لان الوكيل بالخ  
 سفير محض ولما يجب تسمية الموكل وهذا ما حرم به  
 في المنهاج تبع الاصله وهو المحدث وصح في التنبية وهو  
 عدم الحنث واقره النووي عليه في تصحيحه وصححه في  
 الفتاوى  
 حنث  
 من لم يحنث

قوله في قوله  
 حنث ولا الملق ولا  
 من جلفان لا ينعقد  
 شيئا كان لفظ  
 انه لا يزوج موليته  
 او لا يملك امراته  
 ولا يعق عبد الا  
 يضر بعلامه  
 فاتر غيره بفعله  
 ففعله وكيله  
 ولو ع حضوره  
 لم يحنث لانه  
 حلف على فعله  
 ولم يفعل الا ان  
 يرد الخالف  
 استعمال اللفظ  
 في حقيقته  
 ومجازه وهو ان  
 لا ينعقد هو ولا  
 غيره فيحنث  
 بفعله وكيله  
 فيما ذكره لا  
 ياراد ولو حلف  
 لا يبيع ولا  
 يوكل وكان  
 وكل قبل ذلك  
 ببيع ماله  
 فباع الوكيل  
 بعد تيمينه  
 بالوكال فالعاقبة  
 ففي فتاوى  
 الناضح حنين  
 انه لا يحنث  
 لانه بعد  
 الميمن لم  
 يباشر ولم  
 يوكل وفيما  
 سمانه لم  
 يحنث على  
 زوجته ان  
 لا يخرج الا  
 باذنه وكان  
 اذن لها  
 قبل ذلك في  
 الخروج الى  
 موضع معين  
 فخرجت اليه  
 بعد الميمن  
 لم يحنث  
 قال البيهقي  
 وهو ظاهر  
 ولو حلف  
 لا يعق عبد  
 فكاتبه  
 وعق بالادام  
 يحنث كما  
 نقله الشيخان  
 عن ابن  
 القطان  
 واقرام  
 وان صوب  
 في المهمات  
 الحنث ولو  
 حلف لا  
 ينعقد حنت  
 بعقد  
 وكيله له  
 لا يقبل  
 الخالف  
 النكاح  
 لغيره لان  
 الوكيل  
 بالخ  
 سفير  
 محض  
 ولما  
 يجب  
 تسمية  
 الموكل  
 وهذا  
 ما حرم  
 به في  
 المنهاج  
 تبع  
 الاصله  
 وهو  
 المحدث  
 وصح في  
 التنبية  
 وهو  
 عدم  
 الحنث  
 واقره  
 النووي  
 عليه في  
 تصحيحه  
 وصححه  
 في الفتاوى  
 حنث  
 من لم  
 يحنث

البيعي في تصحيح المنهاج ناقلا له عن الاكثرين وقال  
 انما في المنهاج من الحنث مخالف لمقتضى ضرورة الخافق  
 رضي الله تعالى عنه ومخالف لقاعدته وللدليل ولما  
 علمنا الاكثر من الاصحاب واطال في ذلك ويجري هذا  
 الخلاف في التوكيل في الرجعة فيما اذا حلف انه لا يراجعه  
 فوكا من راجعها فزوج لو حلفت المرأة ان لا تزوج  
 فعقد عليها ولها نظر ان كانت بجمرة تغلي قولها كره  
 وان كانت غير بجمرة واذنت في التزوج فزوجها فهو  
 كالواذن الزوج لمن يزوجه ولو حلف الامير لا يبيع  
 زيد او امر الجلالة يضر به فضر به لم يحنث اذ حلف لا  
 يبيعه بيته فامر البنا ببيته فكذلك اولادك ان اسد  
 فامر حلالا فالحاقه لم يحنث كما جرى عليه من المفري  
 لعدم فعله وقت الحنث للحرف وخبره به الرافعي  
 في باب حرمان الاحرام من شريكه وصححه الاستوى  
 ولا يبيع مال زيد فباعه ببيع صحيحا بان باعه باذنه  
 او طعنه او اذن حاكمه او امتناع او اذن وليه صغرا او محجرا  
 او جنونا حنث لصدق اسم النبي بما ذكره ولو حلف  
 لا يبيع لي زيدا مالا فباعه زيد حنث الخالف سوا  
 اعلم زيد لانه مال الخالف لانه لان الميمن منعقدة على  
 نفق فعلا زيد وقد فعل باختياره والجهل والنسيان انما  
 يعتبر في المباشر للمسئل لا في غيره ووقت النكاح

قوله في قوله  
 حنث ولا الملق ولا  
 من جلفان لا ينعقد  
 شيئا كان لفظ  
 انه لا يزوج موليته  
 او لا يملك امراته  
 ولا يعق عبد الا  
 يضر بعلامه  
 فاتر غيره بفعله  
 ففعله وكيله  
 ولو ع حضوره  
 لم يحنث لانه  
 حلف على فعله  
 ولم يفعل الا ان  
 يرد الخالف  
 استعمال اللفظ  
 في حقيقته  
 ومجازه وهو ان  
 لا ينعقد هو ولا  
 غيره فيحنث  
 بفعله وكيله  
 فيما ذكره لا  
 ياراد ولو حلف  
 لا يبيع ولا  
 يوكل وكان  
 وكل قبل ذلك  
 ببيع ماله  
 فباع الوكيل  
 بعد تيمينه  
 بالوكال فالعاقبة  
 ففي فتاوى  
 الناضح حنين  
 انه لا يحنث  
 لانه بعد  
 الميمن لم  
 يباشر ولم  
 يوكل وفيما  
 سمانه لم  
 يحنث على  
 زوجته ان  
 لا يخرج الا  
 باذنه وكان  
 اذن لها  
 قبل ذلك في  
 الخروج الى  
 موضع معين  
 فخرجت اليه  
 بعد الميمن  
 لم يحنث  
 قال البيهقي  
 وهو ظاهر  
 ولو حلف  
 لا يعق عبد  
 فكاتبه  
 وعق بالادام  
 يحنث كما  
 نقله الشيخان  
 عن ابن  
 القطان  
 واقرام  
 وان صوب  
 في المهمات  
 الحنث ولو  
 حلف لا  
 ينعقد حنت  
 بعقد  
 وكيله له  
 لا يقبل  
 الخالف  
 النكاح  
 لغيره لان  
 الوكيل  
 بالخ  
 سفير  
 محض  
 ولما  
 يجب  
 تسمية  
 الموكل  
 وهذا  
 ما حرم  
 به في  
 المنهاج  
 تبع  
 الاصله  
 وهو  
 المحدث  
 وصح في  
 التنبية  
 وهو  
 عدم  
 الحنث  
 واقره  
 النووي  
 عليه في  
 تصحيحه  
 وصححه  
 في الفتاوى  
 حنث  
 من لم  
 يحنث

البيهقي